

الآزمات الاقتصادية في العراق أثناء حكم المغول وسبل معالجتها

أ.م.د. اسراء مهدي مزبان

جامعة واسط / كلية التربية

المقدمة

شهد العراق في العقد الأول من منتصف القرن السابع الهجري أحداثاً تاريخية غيّرت الكثير من معالم حياته السياسية والإدارية والعسكرية تلك الأحداث التي وصل حد تأثيرها على المجتمع حضارياً وثقافياً واقتصادياً إذ سجّل التاريخ واقعاً جديداً للعراق تغيرت بموجبه معالم العالم الإسلامي الذي أصبح تحت سيادة القوى المغولية والسلطة الإيلخانية بعد إسقاطها الخلافة العباسية واجتياحها لعاصمة العالم الإسلامي بغداد على يد المغول.

ومع دخول المغول إلى بغداد أصبحت بغداد وبقية المناطق الأخرى تحت السيادة الإيلخانية وبات العراق جزءاً لا يتجزأ من الامبراطورية المغولية المتنامية الأطراف التي اتخذت من إيران مركزاً لها وبعد استقرار المغول في العراق بدؤوا بالسعي في محاولة منهم لإصلاح الأوضاع المتردية التي تركها إسقاط خلافة وظهور حكم جديد لم يكن معروفاً لدى العوام سابقاً؛ إذ شهدت البلاد فوضى في أركانها سواء ما كان منها سياسياً عسكرياً واقتصادياً ولأنّ الأوضاع العامة قائمة على أساس الوضع الاقتصادي الذي شكل محور الحياة في العراق جاء بحثنا الموسوم بعنوان (الآزمات الاقتصادية في العراق أثناء حكم المغول وسبل معالجتها) لا سيّما أنّ البلاد شهدت العديد من الآزمات الاقتصادية التي عصفت بها ومع بداية الاجتياح المغولي للعراق فقد حاولت السلطة المغولية تثبيت حكمها في العراق من خلال القيام بجملة من الإصلاحات الإدارية التي من شأنها أن تحسّن الأوضاع المتردية التي ألقت بضلالها على عوام الناس. ولأنّ طبيعة الحكم الإيلخانية قائماً على النظام العسكري أكثر من معرفتهم بأي نظام آخر لذلك جهدت السلطة الإيلخانية في

فرض نفوذهم على العراق باصلاحاتها الإدارية التي أنيطت لأشخاص ذو دراية ومعرفة بالحياة الإدارية أمثال الجوني (١٢٨١هـ/٢٨٢م) ولغيره من الشخصيات الملمة بالحياة الإدارية والمعرفة الاقتصادية فضلاً عن الاهتمام الواسع الذي أولته الحكومة الإيلخانية لجوانب الحياة المختلفة سواء ما كان منها صناعياً أو تجارياً لا سيما فيما يتعلّق بمواضيع الرسوم والضرائب التي كانت تسعى لتحقيقها تارةً أو الغائها إن لم تكن في مصلحة العوام تارةً أخرى بما ينسجم مع طبيعة الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها البلاد آنذاك.

وارتأت طبيعة الدراسة تقسيم البحث لثلاثة محاور رئيسة ضم المحور الأول لتسليط الضوء على طبيعة النظام السياسي وأثره على الحياة الاقتصادية إبان النفوذ المغولي للعراق في حين شمل المحور الثاني الأزمات المالية والإدارية في العراق، أما المحور الثالث فخصّص للحديث عن سبل معالجة الأزمات الاقتصادية في العراق خلال الحكم الإيلخاني، ثم جاءت الخاتمة لتقدم أهم النتائج التي توصلنا إليها.

واعتمدنا في بحثنا هذا على جملة من المصادر والمراجع وفي مقدمتها كتاب (الحوادث الجامعة لمؤلفة ابن العبري)؛ إذ إنه قدم ذكر للكثير من الأحداث سواء ما كان منها سياسياً واقتصادياً فضلاً عن الإجراءات التي اتخذها المغول في محاولة إصلاح الأوضاع العامة في البلاد. فضلاً عن كتاب (جامع التواريخ لمؤلفة رشيد الدين فضل الله الهمذاني)؛ إذ قدّم لنا هذا الكتاب الكثير من الأحداث السياسية والاقتصادية والإصلاحات الإدارية التي أورد ذكرها مع من خلال إيراد أسماء السلاطين وفترات حكمهم وأهم الأحداث التي عاشها حكام المغول الإيلخانيين. وإلى جانب المصادر قدمت لنا المراجع الكثير من الآراء والأفكار في محض الحديث عن الأزمات الاقتصادية والإصلاحات الإدارية في العراق إبان العصر الإيلخاني ككتاب (العراق في عهد المغول الإيلخانيين لمؤلفة جعفر خصباك) فضلاً عن كتاب (الحياة السياسية في العراق في العصر الإيلخاني) لمؤلفه محمد صالح القزاز إلى جانب جملة من المصادر والمراجع أوردنا ذكرها في قائمة منفردة نهاية البحث.



وفي الختام أرجو من الله أن أكون وفقت في اعطاء صورة عن طبيعة الأزمات الاقتصادية التي عاشها العراق إبّان العصر الإيلخاني فما كان من قصور قد يرد في بحثنا فهو من صنع الإنسان ويبقى الكمال لله جل في علاه.

الباحث

(economic crises in Iraq during the rule of the Mongols and ways to Processed it

Assistant Professor : Isra Mehdi Mizban

مع دخول المغول إلى بغداد أصبحت وبقيّة المناطق الأخرى تحت السيادة الإيلخانية وبعد استقرار المغول في العراق بدأوا بالسعي في محاولة منهم لإصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية، وهو ما سنقف عليه في بحثنا المعنون (الازمات الاقتصادية في العراق اثناء حكم المغول وسبل معالجتها)، وارتأت طبيعة الدراسة تقسيم البحث لثلاثة محاور رئيسة ضم المحور الأول لتسليط الضوء على طبيعة النظام السياسي وأثره على الحياة الاقتصادية إبان النفوذ المغولي للعراق في حين شمل المحور الثاني الازمات المالية والإدارية في العراق، أما المحور الثالث فخصص للحديث حول سبل معالجة الازمات الاقتصادية في العراق خلال الحكم الإيلخاني، ثم جاءت الخاتمة لتقدم أهم النتائج التي توصلنا إليها في نهاية البحث والتي من بينها أن الأوضاع الاقتصادية ارتبطت بالاستقرار السياسي لذلك عاش العراق في ظل تردي الأوضاع السياسي ازمات اقتصادية متردية اثرت سلباً على مجمل الحياة العامة أبان العصر الإيلخاني واجتياح المغول للبلاد، لذا حاولت السلطة الإيلخانية عقب استقرارها في العراق انعاش الوضع الاقتصادي السيء، كما شعر سلاطين المغول الإيلخانيين ان القوى العسكرية وحدها غير كافية لإدارة البلاد وتحقيق ما يسعون إليه لذلك لجأت السلطة الإيلخانية بالاستعانة بأصحاب الدراية والخبرة الاقتصادية لإدارة البلاد سياسياً وإدارياً .

With the entry of the Mongols to Baghdad and the rest of the other areas became under the sovereignty of the Ilkhani, After the stability of the Mongols in Iraq began to try in an attempt to repair the deteriorating economic conditions, Which we will stand in our research entitled (economic crises in Iraq during the rule of the Mongols and ways to Processed it). The nature of the study considered the division of research into three main axes, which included the first axis to highlight the nature of the political system and its impact on economic life during the Mongol influence of Iraq, While the second axis included the financial and administrative crises in Iraq, The third axis was devoted to talk about ways to deal with the

economic crises in Iraq during the rule of Ilkhani, Then came the conclusion of the progress of the most important findings we reached at the end of the research, among which That the economic conditions associated with political stability so Iraq lived in light of the deteriorating political situation, economic crises deteriorated adversely affected the overall public life during the Eilkhani era and the Mongol invasion of the country, Therefore, the Eilkhani authorities tried after their stability in Iraq to revive the bad economic situation. The sultans of the Mongolians felt that the military forces alone were not enough to run the country and achieve what they were seeking, so the Ekhkhani authorities resorted to the knowledge and economic expertise to manage the country politically and administratively.

أولاً: - النظام السياسي وأثره على الحياة الاقتصادية بداية النفوذ المغولي للعراق.

إنّ طبيعة النظام السياسي الذي عرفه العراق إبان النفوذ المغولي بدء مع ممارسة هولاكو نطاقاً سياسياً جديداً بعد أن عدّ نفسه حاكماً على البلاد التي فرض نفوذه عليها مما يعطيه الحق في أن يمتلك ما فتحه بقوة سيفه وشجاعة جنده.

وعلى الرغم من أنّ هولاكو كان رجل حرب وسيف وقتال ولم يكن يهوى السياسة الا أنّه كان مجبراً على أن يتولّى مهام سياسية إلى جانب كونه قائداً عسكرياً أستجاب لرغبة الإمبراطور الذي أرسله لحكم العراق بعد فرض نفوذه عليها ويؤيد هذا ما أشار إليه الهمذاني من رغبة هولاكو بالعودة إلى منغوليا لولا إن طبيعة الاحداث أجبرته على البقاء والمحافظة على النظام السياسي الذي شرع في تنفيذه^(١).

وبدء هولاكو مع^٢ دخوله بغداد ممارسته سلطته السياسية كنائب للإمبراطور منكو خان معتمداً على السلطة التي منحت له من قبل الإمبراطور منكو خان نفسه وتشير الأحداث السياسية الى أنّ هولاكو مارس سلطته السياسية في حدود سنة (٦٥٦ هـ/١٢٥٨م)^(٣). ومع دخول المغول بغداد أصابها من الخراب الشيء

الكثير واختلفت الآراء في حقيقة الأحداث التي عاشتها بغداد أبان دخول المغول إليها فبعض المصادر تذكر إن بغداد على يد هولاكو أصابها الخراب والحرق والدمار^(٤).

وعلى الرغم من أن بعضهم حمل المغول ما أصاب بغداد من الخراب والدمار إلا أن موقف بعض المؤرخين لاتكاد تتفق آرائهم حول حقيقة ما أصاب بغداد حيث يرى بعض المؤرخين إنَّ بغداد كانت تعاني من الفوضى السياسية والاهمال الاقتصادي قبل دخول المغول إليها ولم يكن دخول المغول إلا عاملاً من جملة العوامل التي تضافرت في حالات الخراب والدمار التي حلت بعاصمة الخلافة التي كانت تعاني في ظل خلفائها من الفوضى أيام حكم آخر خلفاء بني العباس^(٥).

وتشير بعض المصادر أن هولاكو نصح بالإبقاء على العاصمة دون إنزال الدمار فيها ،لأنها ستكون مركزاً لحكمة لذلك أبقى على ما بقي منها من بناء ويذكر بعضهم أنه أمر بإعادة ترميم بعض أبنيتها^(٦).

ولابد من الإشارة إلى أن دخول المغول إلى بغداد رافقه شيء من الدمار والخراب بحكم كونه جيشاً دخل المدينة لأن الملوك إذا دخلوا قرية جعلوا أعزة أهلها أذل إلا أن هذا لا يعني إن هولاكو سعى إلى الدمار والخراب في مدينة بغداد لأنه كان بحاجة للإبقاء عليها كونها ستكون جزءاً من ممتلكات الإمبراطورية المغولية فضلاً عن ذلك إن البلاد كانت تعيش حالات الفوضى السياسية والاقتصادية على أثر انشغال الخلافة بالصراعات السياسية التي كانت قائمة آنذاك وحالات الفقر والمجاعة التي ألمت بالبلاد على أثر إهمال الحياة الاقتصادية، فكل تلك العوامل مجتمعة هيأت الطريق لتسهيل دخول المغول البلاد وفرض نفوذها عليها.

ولم يقف تدهور الأوضاع عند حد انهيار النظام السياسي فحسب مع دخول المغول بغداد بل أُصِيبَتْ الحياة الاقتصادية على اختلاف فروعها بالشلل التام بحكم حالة القلق التي كان يعاني منها الناس طيلة النفوذ المغولي ولأن المغول توجهوا إلى الاهتمام بالنظام السياسي أولاً نرى أن الحياة الاقتصادية عانت لفترة من الاهمال حتى أُنْستقر النظام السياسي الذي تولّى إدارته المغول أنفسهم^(٧).

ففي الوقت الذي كانت فيه بغداد مركزاً للنشاط السياسي للعالم الإسلامي فمن بغداد كانت تصدر التقاليد والتشريف التي تضيف الشرعية على حكم أمراء المسلمين إلا أنه بسقوط بغداد فقد العالم وحدته السياسية وفقدت العاصمة مكانتها في التوجيه والقيادة وتحولت بغداد من عاصمة جمعت تحت لوائها الوحدة السياسية للعالم الإسلامي وإن كانت تلك الوحدة روحية شكلية أكثر منها تطبيقية على أرض الواقع تحولت إلى مدينة ثانوية بالنسبة للحكم الجديد^(٨). ومن ثم فإن سقوط بغداد كان سبباً في إعادة التنظيم الكامل لسياسة العالم فقد أوجد النفوذ المغولي حدود وتحالفات ومراكز جديدة للحكم وأصبحت القاهرة القبة الجديدة للعالم الإسلامي إبان سقوط مركز الخلافة في بغداد^(٩).

ثانياً: - الأزمات المالية والإدارية في العراق في ظلّ النفوذ المغولي.

اضطربت أوضاع العراق العامة بسبب الحصار الذي فرضه الجيش المغولي على مدينة بغداد مما دفع هذا الأمر إلى نزوح أعداد كبيرة من أهالي العراق والمدن المجاورة كالحلة والكوفة إلى منطقة البطائح^(*) ومع حركة الهجرة التي شهدتها أغلب الأقاليم في العراق دفع هذا الأمر إلى أن فقد العراق مقوماته السياسية والإدارية والمالية وأصبحت المدن خاضعة بشكل كامل للنفوذ المغولي^(١٠).

وبعد دخول المغول العراق أرسل هولاكو إلى مؤيد الدين ابن العلقمي، وعينه وزيراً وأسند ديوان العراق إلى فخر الدين الدمغاني، وقد أبقى المغول على التقسيمات الإدارية في العراق على ما كانت عليه الدولة العباسية في أواخر عهدها بعدها عهد المغول إلى دمج الوحدات الإدارية إلى وحدات رئيسة أكبر تُسمى (أعمال) باستثناء بغداد فإنّها بقيت على أصولها السابقة ومن ثم قسم العراق إلى خمس وحدات إدارية هي الأعمال الشرقية والأعمال الفراتية وأعمال الدجيل والمستصري والأعمال الحلية والكوفية والأعمال الواسطية والبصرية^(١١).

"وفي ظل هذا التقسيم الإداري الذي أوردناه فقد كانت إدارة الإمبراطورية الإيلخانية لامركزية وكان حاكم العراق مستقلاً في إدارة شؤونه مقابل تقديمه المال اللازم لخزينة السلطان والقوات العسكرية المناسبة له

ساعة ظهور الخطر إلا أنَّ هذه اللامركزية لم تكن كاملة لأنَّ السلطان الإيلخاني كان يزور العراق ليطلع على أموره بنفسه ويقضي الشتاء في ربوعه^(١٢).

واعتمد طبيعة النظام المالي في العراق إبان دخول المغول إليها على نظام نقدي مزدوج كان يعمل به خلال السنين الأخيرة من العهد العباسي فقد مثلت أزواجية هذا النظام على أساس الدينار الذهبي والدرهم الفضي وكانت العادة ان الدينار يساوي مثقالاً من الذهب والدرهم سبعة أعشار المثقال من الفضة ومن ثم عد هذا هو الوزن الشرعي لهما في حين كانت النسبة تتذبذب بين العملتين ما بين العشرة إلى الاثني عشر درهماً لكل دينار^(١٣).

ومع ذلك التذبذب الذي شهده النظام النقدي اضطربت أحوال الاسواق التي انعكست سلباً على سوء الأحوال السياسية والاقتصادية التي عاشها العراق إبان دخول المغول إليها ولم يقف سوء الوضع الاقتصادي عند اقليم دون غيره بل غطت تلك الاوضاع غير المستقرة البلاد برمتها.

ومع دخول المغول بغداد ظل التعامل النقدي كما كان عليه في العهد العباسي الأخير على أساس الدينار الذهبي والدرهم الفضي واجزائهما واهمهما الفلوس وكان عمله نحاسية صغيرة^(١٤).

وفي أحداث عام (٦٨٢هـ/١٢٨٣م) أبطلت الفلوس النحاسية وأصدرت مكانها فلوس من فضة كل اثني عشر فلساً منها بدرهم سميت بـ (دناكش) أبطلت بعد سنة وأعيدت الفلوس النحاسية من جديد^(١٥). وذكر أنَّ العملة كانت تؤخذ على اساس الوزن حيناً والعدد حيناً آخر والوزن والعدد في بعض الأحيان فقد أمر علاء الدين عطا ملك صاحب ديوان العراق سنة (٦٦٦هـ/١٢٦٧م) بضرب الفلوس من النحاس تؤخذ كل أربعة وعشرين فلساً منهم بدرهم وكل خمسة أرتال بدينار^(١٦).

وفي سنة (٦٨٤هـ/١٢٨٥م) ضُرِبَ دراهم جديدة و صدر الأمر بالتعامل بها عدداً مثل الدراهم الابغانية^(١٧). ومن ثم كانت النسبة بين الدينار والدرهم غير مستقرة بل تذبذبت تذبذباً شديداً حتى صارت تختلف عما كانت عليه في العهود الإسلامية اختلافاً كبيراً وهي عشرة دراهم للدينار الواحد الشرعي الذي هو

المقياس الاعتيادي^(١٨). وعليه أدى هذا الأمر إلى سوء الأوضاع الاقتصادية وتذبذبت شكلاً أكثر منه سواء مما كانت عليه في الفترات السابقة.

ولطالما كانت العملة النقدية تتغير وفق آلية الحكم الذي يتولى إدارة العراق ففي سنة (١٢٨٤هـ/١٢٨٥م) وصل الأمير تاج الدين علي جليان إلى العراق وتولى إدارة شؤونها العامة واصبح متصرفاً عليها ومع توليه شؤون الإدارة أمر ببطلان العمل بالدرهم المتداولة آنذاك دون توضيح أسباب ذلك البطلان الأمر الذي أدى إلى اضطراب أحوال الناس ومن ثم بطلان معاشهم وأمر تاج الدين بضرب دراهم أخرى جديدة حلت محلّ العملة القديمة وجعل سعرها ثمانية مثاقيل بدينار والمعروف أنّ سعر الدرهم كان يساوي قبل ضرب العملة الجديدة سبعة أعشار المثقال ومع هذا الاختلاف بين سعر الدرهم القديم والدرهم الجديد أدى الأمر الى فقدان الناس ليس فقط لمعاشهم فحسب بل خسرانهم الكثير من الأموال في ظل ذلك الاختلاف بضرب العملة النقدية الجديدة^(١٩).

وذكر أنّ الدينار في العراق كان من نوعين أحدهما يُسمّى العوال^(٢٠)، والثاني يسمى الدينار المرسل^(٢١)، ولم تختلف المشاكل النقدية في العراق عن المشاكل التي واجهتها الولايات الإيلخانية لا سيما أن العراق مع دخول المغول إليه لم يعد دولة مستقلة له حكومته الخاصة به التي تصدر عمله واحدة لكل الولايات بل تعددت العملات مع تعدد الولايات التي اصبحت تحت طوق النفوذ المغولي من حيث حجمها ووزنها ونقائها فأصبح لكل ولاية عملتها الخاصة المتداولة فيها والتي تختلف عن بقية الولايات الأخرى.

وأشارت المصادر التاريخية الى أنّ العراق لم يتعامل بغير الدينار والدرهم على الرغم من وجود عملة منغولية كان المغول يتعاملون بها في بلاد الصين إلا وهي عملة (البالش) غير أنّ عمله البالش لم يتعامل بها أهل العراق إبان النفوذ المغولي^(٢٢).

ومع سوء التعامل النقدي في العراق خلال الوجود المغولي فقد حاول بعض السلاطين القيام ببعض الإجراءات التي من شأنها أن تحسن الوضع الاقتصادي ولعلّ من تلك الاجراءات قيام السلطان غازان على

توحيد العملة في جميع انحاء الإمبراطورية الإيلخانية وإصلاحها وضمان سلامتها من الغش فضلاً عن ذلك أمر السلطان غازان بضرب دراهم متساوية الوزن يتعامل بها الناس في العراق أما السلطان (كيخاتو) فقد أمر بإصدار عملة نقدية أطلق عليها أسم السلطان نفسه^(٢٣). في محاولة لإصلاح سوء الأوضاع المتردية التي عصفت بالحالة الاقتصادية ليس في قلب الإمبراطورية الإيلخانية في إيران فحسب بل شملت الأوضاع المتردية تلك كل الولايات الخاضعة لحكم الحاكم الإيلخاني إلا أنَّ تلك الإجراءات لم تحسن الأوضاع الاقتصادية المتردية التي شهدتها الساحة ولعلَّ السبب في ذلك يعود لأمرين الأول ضعف الإجراءات المتبعة من قبل السلاطين أنفسهم وعم حزمهم في تطبيقها أما الأمر الثاني فتمثل بتذبذب العملة النقدية بسبب زيف العملة والتدليس الذي شمل تلك العملات بشكلٍ أضعف حجم التعامل النقدي بها في عموم البلاد التابعة للحكم الإيلخاني.

وفي ظلَّ النفوذ المغولي أظهر الحكام الإيلخانيين اهتمامهم الواضح بالمسكوكات النقدية وتعودوا على التعامل بها لا سيما أن تلك المسكوكات حملت الألقاب التي اتخذها حكامها لأنفسهم وجاءت تلك الألقاب نتيجة لتوسع نفوذ السلاطين في حكمهم للبلاد أو أنَّهم ورثوها عند توليهم عرش البلاد، وتميز الدينار المنغولي عن الدينار المضروب في العصر العباسي أي الدينار المنغولي وهو حذف اسم الخليفة العباسي وألقابه واستبدالها باسم القان أو الأيلخان الأعظم^(٢٤).

وعمل الحكام الإيلخانيين على حذف بعض الآيات القرآنية التي كانت تحيط بوجهي العملة وأبقوا على البعض منها ومما يلاحظ أن تلك العملات المتداولة لا تبقى طويلاً؛ إذ سرعان ما يبطل استعمالها ثم يتم سك عمله أخرى بعد مرور فترة زمنية قد لا تتعدى السنة^(٢٥).

ولا بد من الإشارة إلى أنَّ التطور الكبير الذي حدث للعملة النقدية ولاسيما الدينار الذهبي حصل في عهد السلطان محمود غازان؛ إذ أنه لجئ إلى إلغاء الأوراق المالية ذات القيمة التحكيمية التي سبق لأسلافه أن أحدثوها على الطريقة الصينية. كما أمر بجمع كل العملات المغشوشة في كل البلاد الإيلخانية وكسرها وإعادتها إلى دور الضرب ليعاد سكها من جديد بدون غش أو تزيف كاملة المعيار^(٢٦).

أما في عهد السلطان خدا بنده^(٢٧)، فإنه أخذ هو الآخر جملة من الإجراءات في باب الإصلاحات النقدية فقد أهتم السلطان بالموارد المالية للدولة؛ إذ إنَّ النقود في عهد خدا بنده كانت متنوعة ففي عام (١٣٠٤هـ/٧٠٤م) كانت نقود تلك الفترة من حكمة تحتوي على الشهادة ومحال الضرب على مركز وجه العملة كما كتب عليها اسماء الخلفاء الراشدين الأربعة^(٢٨).

وشهد عهد السلطان خدا بنده متغيرات سياسية ودينية غطت بظلالها على عملية سك العملة النقدية لاسيما أنَّ السلطان خدا بنده كان متأثراً برجال حاشيته فكان يغير ولائه لمذهبه وفقاً لآراء رجالات البلاد ولذلك انفرد السلطان بميزة خاصة؛ إذ إنه بعد تحوله إلى المذهب الشيعي ضرب نقوداً بأسماء الأئمة الاثني عشر سنة (١٣٠٧هـ/٧٠٧م) وأمر بحذف اسماء الخلفاء الثلاثة الأوائل من السكة وجعل بدلها اسم أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع) كما أمر برفع الإشارات التي تشير إلى القان الأعظم وأصبح النفس اسلامياً خالصاً وأمر في عام (١٣٠٩هـ/٧٠٩م) ذكر الشهادة الثالثة للعملة بأسم "علي ولي الله"^(٢٩).

ومن ثم فإنَّ تحول السلطان خدا بنده إلى المذهب الشيعي جعله في محل مواجهة الكثير من المشاكل داخل بلاده الأم بلاد فارس مما دفع بعضهم في الخروج عن طاعته وتنفيذ أوامره لا سيما أنَّ أغلبية البلاد في عهده كانوا على مذهب أهل السنة الأمر الذي دفع السلطان إلى إدخال أسماء الخلفاء الثلاثة على السكة في محاولة من السلطان تخفيف حالات التمرد التي بدأت تظهر بسبب إجراءاته التي اتخذها حول سكة العملة النقدية^(٣٠).

وفضلاً عن النقود الذهبية تعامل الحكام الإيلخانيين بالنقود الفضية وهذه النقود لم تكن إلا استمراراً لما قبلها، فكانت مستقلة عن مراكز الإمبراطورية المغولية في الصين فلم يذكر اسم القان الأعظم ولا ألقابه بل احتوت في الوجه الأولى على الشهادتين ومحال الضرب فضلاً عن أسماء الخلفاء الراشدين وفي الوجه الآخر ذكر السلطان خدا بنده باسم "غياث الدنيا والدين خدا بنده محمد خلد ملكه"، أما بعد عام (١٣٠٧هـ/٧٠٧م) فقد صار يضرب نقوده بأسماء الأئمة الاثني عشرية^(٣١).

وعلى الرغم من التغيرات التي جددت على العملة المغولية إلا أنَّ العملة في البلاد الإسلامية حافظت على عباراتها المعروفة بنقوش عبارة "لا إله إلا الله محمد رسول الله" باستثناء نقود السلطان خدا بنده التي حوت على أسماء الأئمة الاثني عشرية التي أُضيفت إليها بعد ذلك أسماء الخلفاء الثلاثة^(٣٢).

وإلى جوار النقود الذهبية والفضية كانت هنالك النقود النحاسية إلا أنَّ كثرة استخدام المغول للنقود الذهبية والفضية قلل من استخدامهم للنقود النحاسية ومع استقرار النقود الفضية ألغى المغول سكَّ الدرهم النحاسي إلا أنَّ بعض المصادر أشارت إلى أنَّ السلطان خدا بنده ضرب نقوداً نحاسية عام (٥٧١٠/١٣١٠م) حملت لقب السلطان الأعظم، ومن ثمَّ فإنَّ تداول الدراهم الذهبية والفضية في الأسواق قلل من الاعتماد على النقود النحاسية التي باتت في تلك الفترة نادرة الوجود قياساً مع الدراهم الذهبية والفضية^(٣٣).

وفي ظلَّ النفوذ المغولي للعراق مثلت الضرائب رأس الهرم في النظام الإداري في حكمهم للبلاد التي أخضعوها لنفوذهم فكانت الضرائب في العهد الإيلخاني استمراراً للضرائب التي كان يتبعها العباسيين في أواخر حكمهم فلم يختلف نظام الضرائب المعمول به من قبل الإيلخانيين عن ما كان موجود في البلاد أيام حكم العباسيين إلا أنَّه ما يؤخذ على ضرائب الحكم الإيلخاني أنَّه كان أكثر ثقلًا وخضوعاً لأهواء الحكام فكانت الضريبة تزداد وفق لما يراه الحكام ضرورياً له وما يوفر له الاموال اللازمة التي تهيأ له الطريق دون مواجهة مشاكل مالية تجعله يواجه المصاعب في إدارته لإقليمه الحاكم^(٣٤).

وذكرت المصادر التاريخية أنَّ الضرائب التي وردت أسماؤها إبان حكم المغول للعراق هي ضريبة الأرض والخراج^(٣٥). وضريبة الرؤوس^(٣٦). وضريبة البيوت وضرائب فرضت على الأسواق والمراعي وضرائب فرضت على الموظفين الذين يتم مصادرة أموالهم فضلاً عن ضرائب كانت تؤخذ من غش النقود^(٣٧). ومن ثمَّ فإنَّ تلك الأموال التي كانت تجبى من فرض الضرائب شكلت عبئاً أثقل كاهل عوام الناس في العراق الذين وجدوا أنفسهم بعد دخول المغول اليهم أمام مصاعب سياسية القت بتقلها على معيشتهم الاقتصادية فزادت من سوء أحوالهم الاجتماعية.

واتسعت الأزمات المالية الإدارية في العراق مع توطيد النفوذ الإيلخاني في البلاد تمثلت تلك الازمات بتنوع الضرائب التي لم تقف عند حدود ضريبة الخراج أو الجزية فحسب بل شملت جوانب عديدة ففي سنة (٦٧٧هـ/١٢٧٨م) فرض الحاكم الإيلخاني للعراق ضريبة سميت بضريبة البيوت والعقارات وذكرت هذه الضريبة أمر ورد إلى والي العراق عطا ملك الجويني (٦٨١هـ/١٢٨٢م) بأثبات الدور في بغداد ومطالبة أربابها بالأجرة عنها شهرين^(٣٨).

ونذكر لنا ابن العبري حوادث سنة (٦٤٩هـ/١٢٥١م) أنَّ الحاكم الإيلخاني فرض على العراق ضريبة تُسمى ضريبة المراعي أو ما يسميها المغول "القيجور" وجاءت هذه الضريبة وجاءت هذه الضريبة بعد تعيين إمبراطور جديد للمغول ألا وهو الإمبراطور (مونغا) الذي أمر الولاة أنَّ تؤخذ من مراعي ذوات الأربع ضريبة قويجور ويتم أخذها من كان له مائة رأس رأس واحد ومن ليس له مائة لا يؤخذ منه^(٣٩). ومن ثم فإنَّ التعددية في أنواع الضرائب المفروضة على أهل العراق إبان الحكم الإيلخاني أدت إلى حدوث أزمات مالية متكررة بسبب قلة الأموال وثقل الضرائب وتردي الأوضاع الأمر الذي جعل البلاد تعيش في حالات من التخبط الاقتصادي في ظل تفاقم المشاكل الاقتصادية التي عجزت حتى الضرائب على كثرتها وتنوعها من إيجاد الحلول المناسبة لها.

وفي ظلَّ حديثنا عن الضرائب التي اعتمدها الحكام الإيلخانيين في العراق بدَّ من القول إنَّ نظام الضرائب لم يكن غريباً عن فكر المغول حتى عندما كانوا في صحرائهم لذلك ذكر ماركو بولو في رحلته أن المغول كانوا خاضعين في فترة من فترات حياتهم لملك يعرف باسم (اونك خانا) وكانوا يدفعون له الضريبة ومقدارها عشر من كل شيء عندهم^(٤٠).

أما المستشرق مينورسكي فذكر أنَّ قائد المغول الأول والأكثر شهرة جنكيز خان (٦٢٤هـ/١٢٢٦م) عرف هو واتباعه الضريبة التي فرضوها على الشعوب بعد أن اخضعوها لنفوذهم لا سيما تلك الضرائب فرضت على اعيان القوم الأكثر نفوذاً ومالاً^(٤١). ومن خلال تتبعي للأحداث السياسية والعسكرية للمغول إبان ظهورهم على الساحة تبين بأنَّهم عرفوا نظام الضرائب منذ قديمٍ؛ إذ إنَّهم اجبروا على دفع الضريبة

لأباطرة الصين عندما كانوا يعيشون كقبائل ضعيفة تحتاج إلى مد يد العون والمساعدة التي كانت تقدم من قبل الصينيين مقابل دفع القبائل للضريب التي كانت بمثابة إعلان الخضوع الكامل للحكم الصيني وعليه لم يكن فرضهم للضرائب بكل أشكالها بالشيء الجديد إنما نوع الحكام الإيلخانيين لطرق فرض وجباية الضرائب التي من شأنها أن توفر لهم الأموال لا سيما أنهم مع دخولهم العراق كانوا بحاجة للأموال لإعادة هيكليّة وبناء الدولة وفق الأطر التي حددها إيلخان المغول لحكام الولايات الخاضعة لهم.

وفي سنة (٦٧٢هـ/ ١٢٧٣م) قام السلطان المغولي (اباقا بن هولاكو) عند وروده بغداد بإصدار أمرٍ تم بموجبه بالإحسان إلى الرعية وتخفيف ضريبة التمتع^(٤٢). وحذف الانتقال عنهم لا سيما أن الضرائب كانت تزداد بسبب ظلم الضامنين لها؛ إذ إنهم عمدوا إلى زيادة الضرائب لتحقيق مكاسب خاصة لهم فضلاً عن جمع أكبر قدر ممكن من المال الذي تحتاجه البلاد لسدّ احتياجات الخاصة والعامة.

وعمل السلطان محمود غازان في حدود سنة (٨٠٤هـ/ ١٣٠٣م) على إصدار نصّت ديباجة ذلك القانون على ضرورة إصلاح نظام الضرائب ليس في الولايات التابعة للحكم الإيلخاني فحسب بل شمل الأمر كل حدود الإمبراطورية الإيلخانية ومن ضمنها ولاية العراق ونظم ذلك القانون أحوال الضرائب وجاء في نصّ القانون بأنّ الهدف من إصداره والتأكد من تطبيقه هو الرغبة في تقرير أموال الممالك وأحوالها ودفع الجور وأنواع الكلف الديوانية وإزالة الضرائب الزائدة التي كان يجمعها الجباة لأنفسهم وأنّ موظفي الضرائب أرسلوا إلى جميع الممالك ليقوموا بتحديداتها وتفصيلها في كل ولاية ومدينة لكي لا يظل هنالك مجال للجباة بأخذ مبلغ أكثر منها وأن ميعاد دفع الضرائب بموجب هذا القانون يحدد كمية الضرائب المفروضة^(٤٣). ويبدو واضحاً أنّ السلطان غازان من خلال إصداره لذلك القانون حاول إصلاح نظام الضرائب وتخفيفه من كاهل الناس في عموم البلاد الخاضعة لنفوذ إمبراطورية لأمرين الأول لإظهار حكمه بصورة التي تجعله محبوباً في قلوب الرعية خواصها وعوامها والأمر الثاني لاستحصال الأموال بشكل يجعله تصل إلى بيت المال لا إلى جيوب الجباة الذين تماردوا في جمعهم

ثالثاً: - سبل معالجة الأزمات الاقتصادية في العراق في ظل الحكم الإيلخاني.

سعى الحاكم الإداري في العراق وبأمر من الحكام الإيلخانيين إلى إجراء الإصلاحات الإدارية التي من شأنها تحسين أوضاع البلاد اقتصادياً ومن ثم جمع أكبر قدر ممكن من المال مع وجود الإصلاحات التي من شأنها معالجة المشاكل الاقتصادية التي أثرت كما كان يراها الحكام الإيلخانيين سلباً وأصبحت عائقاً في جمع أموال الولايات الخاضعة لنفوذ ادارتهم سياسياً واقتصادياً^(٤٤).

حاول الحاكم الإداري للعراق إبان النفوذ المغولي القيام بجملة من الإصلاحات المالية لا سيما ان حاكم العراق آنذاك تمثل بشخصية تاريخية شهيرة إلا وهو خصية عطا ملك الجويني الذي تولى إدارة العراق بأمر من الحاكم الإيلخاني؛ إذ تولى أمر البلاد في سنة (٦٥٧هـ / ١٢٥٩م) واستطاع الجويني إعادة الأمن والاستقرار بداية تولية شؤون العراق فتوفرت خيراتهم وزاد رخاؤه حتى قيل إنَّ بغداد في عهده أصبحت اجود مما كانت عليه في ايام الخلافة^(٤٥). ويبدو أنَّ رخاء بغداد في ظل حكم الجويني جاء للإجراءات التي اتخذها هذا الحاكم الإداري التي تمثلت أولاً بإعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد بعد دخول المغول إليه ولا سيما حالت الفوضى التي عمت البلاد في ظل النفوذ المغولي ولذلك عدت المصادر أنَّ عودت الامن والاستقرار إلى بغداد أحد اهم الاعمال الإدارية التي اثبتت تكاملية الأعمال الإدارية التي باشر بها بعد ذلك الجويني.

وفي الحديث عن إجراءات الجويني الإصلاحية في مواجهة الازمات الاقتصادية لابدّ من الحديث أولاً عن تثبيت دعائم الأمن والاستقرار الداخلي الذي هياً له فرصة تحسين الأوضاع الداخلية ومن ثم القيام بما من شأنه إصلاح المشاكل التي عصفت بالبلاد ومن الناحية الاقتصادية ولأننا نعرف أنَّه من غير الممكن لأي حاكم وفي أي زمان ومكان القيام بمعالجة مشاكل بلاده اقتصادياً دون أن يوفر أرضاً آمنة ومستقرة كخطوه أولى لأي عملاً اصلاحي يسعى إليه ليس الجويني فحسب بل كل حاكم يتولّى الشؤون الإدارية يبدأ أولاً من الأمن والاستقرار ثم يسعى بعد ذلك لمعالجات اقتصادية وهكذا بدأ الجويني طريقة الإصلاح من قاعدة توفير الأمن والاستقرار للبلاد التي تولى إدارتها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

أصبح الجويني هو الحاكم الحقيقي للعراق وجعله حاكماً للبلاد جاء بسبب ما تمتع به من حسن التصرف والشخصية القوية التي عرف بها لا سيما أنّ الجويني كان قد تولى منصب الوزارة في بلاط الخان مما جعله محل رضى وقبول الخان في غدارة شؤون بلاد مهمة كالعراق وتمكن الجويني من الاستفادة من بعض الفرق المغولية التي تركت في العراق بعد دخولها؛ إذ إنّه نجح بالتعاون مع هذه الفرق في صدّ أي هجمات ممكن ان تتعرض لها البلاد التي كانت مفتوحة آنذاك على الكثير من الأعداء بالنسبة للمغول الأعداء الذين يحاولون ارجاء هيبة الخلافة المفقودة التي انتهت على يد تلك القوات فضلاً عن ذلك نجح الجويني وبتنسيق مع صاحب الشرطة الذي كان من ابناء البلاد في حفظ الأمن في أطراف بغداد من اللصوص وإيقاف السرقات وملاحقة المجرمين والقتلة ومعاقبتهم وسجنهم^(٤٦).

وفي سبيل معالجة المشاكل الاقتصادية التي امت بالبلاد سعى الجويني لجملة من الاجراءات الاصلاحية ومن هذه المعالجات انه أهتم بترفيه الزراعة وشجع الفلاحين وجاء هذا التشجيع بطرق عديدة منها قيامه بالاهتمام بالأراضي الزراعية وتحسين انتاجها من حيث سقيها وبذورها وزرعها فضلاً عن أنّه أسقط عن الفلاحين بعض من الضرائب التي انقلت كاهلهم واعجزتهم وألغى عنهم مطالب الديون التي جعلت الفلاحين يتنفسون الصعداء بعد أن خفف من ديونهم التي شجعتهم لمزاولة العمل الزراعي وتحسين أرضهم وزيادة انتاجهم^(٤٧).

ولم يقف الجويني في معالجته الاقتصادية عند حد الأرض بل عمل على فتح قناة من الفرات في أعلى الانبار لسحب المياه حتى الكوفة والنجف أنفق عليه أكثر من مائة ألف دينار وأنشأ على جانبيه أكثر من مائة وخمسين مزية وعليه استطاع الجويني في ظلّ هذه الاجراء من إحياء أراضي شاسعة وأوجد موارد للخبز^(٤٨).

واصل صاحب الديوان والحاكم الإداري للعراق الجويني اصلاحاته لتشمل إعمار بغداد واصلاح ما تهدم من مدارسها ومساجدها وعمل على بناء عدد من القصور والبساتين كما عمل على إعادة بناء منارة جامع الخليفة واصلاح مسجد قمريّة وعمارة مسجد الشيخ معروف^(٤٩). ومن ثم فإن تلك المعالجات التي باشر

بها الجويني جعلت بغداد تعيش شيئاً من الاستقرار الاقتصادي إن صحّ التعبير إلى جانب الاستقرار الأمني الداخلي الذي نجح الجويني في تحقيقه في عموم البلاد.

وفي ظلّ تلك المعالجات التي قام بها الجويني في الجانب الاقتصادي عمل على تنظيم إيصال المياه إلى بركة المستنصرية بإنشاء دولاّب تحت مصفاتها لرفع الماء إليها من دجلة وقد أصدر الجويني أمراً بإعادة بناء وعمارة المدرسة النظامية التي أصابها الحرق بعد أن تعرض السوق المجاور لها للحرق وتأكّلتها النيران فأمر ليس بعمارة المدرسة النظامية فحسب بل بإعادة إعمار السوق الذي تضرر جراء ذلك الحريق ولكي يتفادى الجويني وقوع مثل تلك الحوادث أو على أقلّ تقدير التقليل من الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها الناس جراء ذلك أمر ببناء حياض للماء في دروب بغداد لكي تحقق الفائدة منها في إطفاء الحرائق فيما إذ حدثت في تلك الأماكن^(٥٠).

كما وسعى الجويني في باب إصلاحاته الاقتصادية إلى توسيع مدينة بغداد؛ إذ أمر ببناء بعض القصور والأروقة والحمامات خارج سورها أمام بابي الظفيرة والحلبة وزرع حولها البساتين بأنواع الأشجار المثمرة حتى أصبحت متنزهاً لسكانها^(٥١).

إنّ معالجات الجويني الاقتصادية لم تقف عند حدود بغداد بل شملت أنحاء من العراق؛ إذ إنّه أظهر اهتمامه بعمارة موضع في نهر جعف من أعمال واسط سماه المأمّن وبنى فيه ديواناً وجامعاً وخاناً وحماماً وسوقاً فسكنه وانتفع به الناس والتجار الذين كانوا يترحلون في تجارتهم وأسفارهم ما بين البصرة وواسط مما هيأ لهم طريقاً آمناً حفظ لهم أموالهم من السرقة والضياع^(٥٢).

وجهد صاحب الديوان في إصلاحاته الإدارية؛ إذ انه قام ببناء رباط في مشهد الإمام علي (عليه السلام) ليسكنه المقيمون والمجاورون ومن أعماله في هذا المجال أمر ببناء جسر تم حمله إلى تستر حيث نصب فيها^(٥٣).

ولجئ الجويني في ظلّ اصلاحاته الاقتصادية إلى معالجة هرم الرأس الاقتصادي إلا وهي الضرائب المتنوعة التي طالما كانت من بين أهمّ الأسباب في تدهور الأوضاع الاقتصادية وكثرة الأزمات الخانقة التي واجهت البلاد لذلك سعى الجويني إلى العمل بأمرين في ما يخص موضوع الضرائب الأمر الأول عمل على إلغاء ما ترتب على بعض الناس من ديون لهم كما أمر بإلغاء جزء كبير من الضرائب المفروضة التي تُعدّ جزءاً لا أساس وكان يرى صاحب الديوان أنّ البقاء يكون للأوليات في ما فرض على الناس كضريبة الخراج والعشر مع مراعات حالة الضعف المالي الذي ألم بالناس والتخفيف من حداثها وألغى غير ضروري منها^(٥٤). إنّ تلك الانجازات التي عمل بها الجويني الحاكم الذي جعله إيلخان المغول حاكم لا تعلو على يده يد عززت من مكانة ذلك الحاكم أمام البلاط السلطاني فضلاً عن أنه نجح في تحسين جزء لا يستهان به من أوضاع البلاد ليس على المستوى الاقتصادي فحسب بل شمل أيضاً الجوانب العمرانية والعلمية التي جعلت بغداد كما قال عنها بعض المؤرخين إنّها عاشت إبان عهد الجويني أزهى ما كانت عليه أيام الخلافة.

ولم تقف جهود الجويني عند حدّ الاصلاحات الإدارية لأمر الضرائب فحسب بل شملت اصلاحاته الجانب الصناعي لا سيما أنّ الحياة الصناعية في العراق تدهورت بشكل كبير نتيجة الاجتياح المغولي للبلاد وشأنها في ذلك شأن الأنشطة الأخرى التي أصابها الخراب والدمار الذي حلّ بالمدن بعد دخول المغول إليها فأصاب الصناع وأرباب الحرف الكثير من الهمال^(٥٥).

وسعى المغول إلى محاولة إصلاح الجانب الصناعي في ظلّ الإدارة الجديدة للبلاد فعملوا على المحافظة على أرواح الصناع للاستفادة منهم وأظهروا اهتمام بالصناعة والفنون وفي هذا المجال شجع هولاء على الاهتمام بالصناعة فعين علي بهادر لضبط الصناع والحرفيين في العراق^(٥٦).

وذكر الهمذاني أنّ المغول عند احتلالهم الموصل في سنة (٦٦٠هـ/١٢٦٢م) أسروا بعضاً من ارباب الحرف والصناعات ولابدّ من القول إنّ المغول اعتادوا منذ أيام مؤسس دولتهم جنكيز خان أن لا يقتلوا كل من كان صاحب مهنة أو من التجار وجعل جنكيز خان أمر اسرهم ونقلهم إلى عاصمتهم الأم قرقورم عندما كانوا في هضبة منغوليا أمراً اوجب قادة جيشة الالتزام به لغرض الاستفادة من هؤلاء كلاً حسب

صنعتة وحرفته ونقلها إلى شعبه^(٥٧). ومن ثم التزام الأمراء والسلاطين الذين جاءوا بعد جنكيز خان بهذا الأمر لذلك نرى أنَّ هولاءكو يتبع نفس السياسة في ما يخص أصحاب الصنعة وأرباب الحرف سواء في أسرهم أو إظهار مدى الاهتمام بالجانب الصناعي عند دخولهم بغداد.

ولقد تمكنت بغداد ومناطق العراق الأخرى من استعادة شيء من نشاطها نتيجة لجهود التي بذلها الجويني في إعمار ما خرب وإعادة الأسواق وتشجيع أصحاب الحرف والصناعات وأظهر الجويني اهتماماً واضحاً في هذا المجال لا سيما بعد الحريق الذي أصاب سوق المدرسة النظامية سنة (٦٧٠هـ/١٢٧١م) ومات في ذلك الحريق عدداً من الناس وذهب من أموالهم الشيء الكثير^(٥٨).

وبعد وقوع ذلك الحريق عمل الجويني على الاهتمام بإعادة إعمار من حاصل وقف المدرسة النظامية كما أمر الجويني بضرورة بناء الأسواق التي كانت مهملة وغير منظمة فضلاً عن ذلك عمل الجويني على توفير رؤوس الأموال لأصحاب الصناعة والحرفيين الذي لم تكن لديهم الأموال الكافية لممارسة خبراتهم وإعمالهم في المجال الصناعي^(٥٩). وعليه نجد أنَّ الجويني نجح في توفير أرض واسعة وأموالاً وخبرة لغرض انعاش الحياة الصناعية التي بدأت تستعيد مكانها بين المجالات الاقتصادية الأخرى

ومع تعرض الحياة الصناعية في بغداد إلى الخسارة في بداية الاجتياح المغولي لها إلا أنَّ بعض المدن العراقية الأخرى حافظت على مكانتها الصناعية ولم تخسر الكثير من الأيدي الصناعية كالبصرة والكوفة والحلة لعدم تعرضها لتدمير أو دخول المغول إليها نتيجة عدم مقاومة الجيش المغولي أثناء اجتياحهم البلاد^(٦٠).

ومع وجود كلٍّ من البصرة والكوفة والحلة استعادت بغداد بفضل الجهود التي بذلها الجويني مكانتها الصناعية وأصبحت تضاهي بقية المناطق والمدن الأخرى فقد وصفها القزويني (ت ٦٨٢هـ/١٢٨٣م) بقوله "والآن هي مدينة عظيمة إذ ما من متاع ثمين ولا غرض نفيس الا ويحمل إليها فهي مجمع لطيبات الدنيا ومحاسنها ومعدن لأرباب الغايات واحاد الدهر في كل علم وصنعة"^(٦١).

ولم تقف اصلاحات المغول عند حدّ الباب الصناعي فحسب بل اظهروا اهتمامهم بالنشاط التجاري؛ إذ أبدى المغول اهتماماً كبيراً بالتجارة لإدراكهم اهميتها للحصول على النواذر والاشياء التي يحتاجون إليها لا سيما أنّ التجارة شكلت مورداً من موارد ثراء البلاد في الوقت الذي كانت فيه البلاد بحاجة ماسة إلى الأموال بعد ان تأثرت جوانب الحياة المختلفة بسوء الأوضاع الاقتصادية عقب دخول المغول إليها^(٦٢).

جهد الحكام المغول بعد دخولهم بغداد واستقروا فيها إلى محاولة منهم اصلاح الأوضاع الاقتصادية ومنها التجارة والعمل على إعادة نشاطها من جديد فعملوا حكامها على تقديم التسهيلات التجارية لكل التجار والتجارة الداخل للبلاد وأصبحوا يتمتعون بمنزلة عالية من الاحترام والتقدير من قبل الناس والحكام معاً بما يهل عملهم التجاري سواء في تجارتهم الداخلية أو الخارجية فضلاً عن تقليل ما عليهم من ضرائب ورسوم على البضائع الداخلة للبلاد والخارج منها ممّا عزّز وسهل من عمل التجار في بغداد والمدن الأخرى بشكل جعل البلاد محطة لتداول السلع والبضائع ببسر وسهولة ولقد تركز النشاط التجاري في المدن التي شكلت محوراً رئيساً للتجارة والمواصلات إبان العهد المغولي ولعلّ من أشهر تلك المدن التي ذاع صيتها في الجانب التجاري خلال تلك الفترة هي كلاً من بغداد والبصرة والكوفة وواسط ومدن وطرق خراسان أما بغداد فكانت هي محور ومركز النشاط التجاري فضلاً عن ذلك كانت الحركة التجارية واسعة في مدينتي تكريت والموصل^(٦٣). ومن ثم نجح الحكام المغول في تنشيط الحياة التجارية والمحافظة على طرقها من السلب والنهب وتوفير الحماية الكاملة لها بما عزز من تدفق الاموال إلى خزائن الدولة التي لم تترك باباً من أبواب الحياة الاقتصادية إلا وكان لها فيها اصلاحات من شأنها إنّ تعالج الازمات المختلفة التي مرت بها إبان دخولها العراق وعليه لا بد من القول ان المغول نجحوا في حللت ومواجهة الكثير من الأزمات الاقتصادية التي عانت منها البلاد في فترات حكمهم بالاعتماد تارة على بعض الشخصيات القيادية ممن تولى حكم العراق أمثال الجويني الذي امتلك قيادة حكيمة في معالجة الأزمات الاقتصادية والقيام بالكثير من الاصلاحات الادارية أو بالاعتماد تارة أخرى على اهتمامهم وتشجيعهم لأصحاب الصناعة والتجارة التي أسهمت بشكل واضح في معالجة المشاكل الاقتصادية وايجاد الحلول المناسبة لها بما وفرت لهم من اموالٍ واستثمارات داخل البلاد التي فرضوا نفوذهم عليها.

"الخاتمة"

في ختام بحثنا الموسوم (الأزمات الاقتصادية في العراق أثناء حكم المغول وسبل معالجتها) لا بد من تسجيل أهم النتائج التي توصلنا إليها وهي:-

١- ارتبطت الأوضاع الاقتصادية لكلّ بلاد في البلدان وفي كل عصر من العصور بالاستقرار السياسي فمتى ما شهدت البلاد استقراراً سياسياً انعكس الأمر على الجانب الاقتصادي ولذلك عاش العراق في ظل تردّي الأوضاع السياسي أزمات اقتصادية متردية أثرت سلباً على مجمل الحياة العامة إبان العصر الإيلخاني واجتياح المغول للبلاد.

٢- حاولت السلطة الإيلخانية عقب استقرارها في العراق القيام باصلاحات إدارية في محاولة لتحسين وانهاش الوضع الاقتصادي السيء الذي عصف بالبلاد بعد اسقاطهم الخلافة العباسية وتحويل العراق إلى إقليم تابعة لحدود الإمبراطورية المغولية المترامية الأطراف لغرض الاستفادة من الموقع الجغرافي والخيرات الوفيرة التي ضمها العراق بما يحقق المكاسب السياسي والاقتصادية التي زحف من أجلها المغول وصولاً لاجتياحهم عاصمة العالم الإسلامي بغداد ولذلك سعوا جاهدين لتنظيم البلاد إدارياً واقتصادياً بما يضمن لهم الحصول على تلك المكاسب الاقتصادية.

٣- شعر سلاطين المغول الإيلخانيين أنّ القوى العسكرية وحدها غير كافية لإدارة البلاد وتحقيق ما يسعون إليه لذلك لجئت السلطة الإيلخانية بالاستعانة بأصحاب الدراية والخبرة الاقتصادية لإدارة البلاد سياسياً وإدارياً فتم تعيين الجويني كحاكم لبغداد واطلقت يده في الإدارة المدنية للعراق وأصبح اليد التي لا تعلوه يد في كل ما يقوم به من اصلاحات داخل البلاد وللجويني الفضل الأول في جملة الاصلاحات الإدارية التي قام بها في العراق ولم يترك باباً إلا وكان له فيها اصلاحات اقتصادية حتى وصف عصره بأنه أكثر العصور الزاهية وكأنه أعاد أمجاد الخلافة العباسية من جديد.

٤- أظهر الحكام الإيلخانيون اهتماماً واضحاً في الحياة الاقتصادية لمعالجة مشاكلها لذلك وفي محاولة منهم انعاش الوضع الاقتصادي سعوا إلى تخفيف الضرائب وتحسين نوع العملة النقدية واهتموا بالصناعة المحلية وفتحوا البلاد للتجارة الداخلية والخارجية مع تخفيف الرسوم والضرائب المفروضة على التجارة سواء ما كان منها داخلية أو خارجية وعملوا على تشجيع الصناعات المحلية ومن ثم نجح المغول في ما قام به من إجراءات من تثبيت موطن استقرار نفوذهم فضلاً عن امتصاص غضب العوام عليها من خلال الحلول التي أوجدوه لكسر قيود الأزمات الاقتصادية التي تمكنوا من خلال إجراءاتهم تلك من معالجتها.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً:- القرآن الكريم

ثانياً:- المصادر العربية:-

- ١- ابن بطوطه، محمد بن عبد الله بن ابراهيم الطنجي، (ت ٧٧٩هـ/١٣٧٧م)
- تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الاسفار، (القاهرة، ١٩٣٨).
- ٢- ابن تغري بردي، ابو المحاسن جمال الدين يوسف الاتاين (ت ٨٧٤هـ/١٤٧٠م)
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر القاهرة، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، (١٩٦٣)
- ٣- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين احمد، (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٤م)
- الدرر الكامنة في اعيان المائة الثامنة تحقيق سيد جار الحق، دار الكتب الحديثية.
- ٤- الحموي، ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ/١٢٢٧م)
- معجم البلدان، دار احياء التراث العربي (بيروت، بلاءت)
- ٥- الذهبي، محمد بن احمد بن عثمان بن قايمار (ت ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)
- العبر في خبر من غير، تحقيق صلاح الدين المنجد ١٩٦٦
- ٦- الشافعي، ابن حبيب الحلبي ت ٧٧٩ هـ / ١٣٧٧م
- درة الأسلاك في دولة الاتراك ، دار الفكر العربي للطباعة والنشر القاهرة، ١٩٧٥
- ٧- اقبال، عباس
- تاريخ المغول منذ حملة جنكيزخان حتى قيام الدولة التيمورية، ترجمة عبد الوهاب علوي، المجمع الثقافي، (ابو ظبي، ٢٠٠٠)
- ٨- انور، عطا محمد
- احوال العراق الاقتصادية في ظل الاحتلال المغولي، دار العلم للطباعة والنشر، (بيروت، ٢٠٠٥)
- ٩- بارتولد، ثيولر
- تاريخ الحضارات الاسلامية، ترجمة حمزة طاهر، دار المعارف، (القاهرة، د-ت)
- ١٠- الشيبني، محمد رضا

- اصول اللفاظ اللهجة العراقية، مطبعة المجمع العلمي، (بغداد، ١٩٥٦)
- ١١- النبراوي، رأفت محمد محمد
- النقود الاسلامية منذ القرن السادس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، د- (ت)
- ١٢- بتيس، مايكل وروبرت دارلي
- كنوز الفن الاسلامي، ترجمة حصه صباح السالم ونهادة صباحوي قديمي، متحف راث، (جنيف، ١٩٨٥)
- ١٣- البكري، مهلب درويش
- الالاقاب على المسكوكات الايلخانية، مجلة سومر العدد (٢١)، (بغداد، ١٩٩٥)
- ١٤- القزاز، محمد صالح
- الحياة السياسية في العراق في عهد السيطرة المغولية، مطبعة الفضاء، (النجف، ١٩٧٠)
- ١٥- القيسي، ناهض عبد الرزاق
- النقود في العراق، بيت الحكمة، بغداد، د-ت)
- ١٦- لسترنج، كي
- بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مطبعة الرابطة، (بغداد، ١٩٥٤)
- ١٧- مطلوب، ناطق صالح
- الحياة الاقتصادية في تكريت حتى سنة ٦٥٦هـ بحث في موسوعة تكريت ج ٣، ص ١٩٩٧.
- ١٨- الناصري، محمد عبد الجواد
- بغداد في ظل الاحتلال المغولي، دار التراث العربي للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٩٥)
- ١٩- يوسف، احمد مهنا
- النظم الادارية للدولة المغولية، دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر، (بيروت، ٢٠٠٨)
- ٢٠- الربيعي، سهى خزعل نجيب
- العراق في عهد علاء الدين الجويني، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التربية الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦م.

- ٢١- شوشترى، نور الله (ت ١٠١٩-١٦١٠م)
- مجالس المؤمنين، كتابفرويش إسلامية، (تهران، ١٣٤٦)
- ٢٢- طعمة، اسراء شهيد
- العراق في عهد السلطان خدا بندا، رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة بابل، ٢٠١٤م
- ٢٣- عبد العزيز، ماجد
- الحياة الاجتماعية في الدولة المغولية، دار الحرية للطباعة والنشر، (بغداد، ٢٠٠٨)
- ٢٤- العزاوي، عباس
- تاريخ العراق بين احتلالين - حكومة المغول، مطبعة بغداد، (١٩٣٥)
- ٢٥- عبد القادر، محسن جواد
- المغول والعالم الاسلامي، دار الفكر للطباعة والنشر، (القاهرة، ٢٠٠٥)
- ٢٦- الفيل، محمد رشيد
- الحالة الاقتصادية لمدينة بغداد اثناء الحكم الایلخاني، مجلة كلية الآداب، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٦٣)
- ٢٧- باولو، ماركو
- رحلة بماركو باولو، ترجمة عبد العزيز جاويد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، ١٩٧٧)
- ٢٨- جواد، عبد الحسن
- العراق في ظل الاحتلال المغولي، دار الكتب العربي للطباعة والنشر، (القاهرة، ٢٠٠٣)
- ٢٩- حتي، فيليب وادورد برجي وآخرون
- تاريخ العرب، دار الكشف، (بيوت، ١٩٦١)
- ٣٠- الحسن، محمد أنور
- تاريخ المغول السياسي، دار المجد للطباعة والنشر، (القاهرة، ٢٠٠٥)
- ٣١- حيدر، عبد الرضا فرطوس
- العراق في عهد السلطان محمود غازان، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨)
- ٣٢- الحسو، احمد عبد الله

- الصناعات في العراق منذ القرن الاول الهجري حتى القرن السابع الهجري، بحث في كتاب العراق في

موكب الحضارة ج ٥، (بغداد، ١٩٨٤)

٣٣-خصباك، جعفر

- العراق في عهد المغول الايلخانيين، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٦٨)

٣٤-رمضان، عاطف منصور محمد

- النقود الاسلامية واهميتها في دراسة التاريخ والاثار والحضارة الاسلامية، (د.مط، القاهرة، ٢٠٠٨)

٣٥-الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ/١٣٦٢م)

- الوافي بالوفيات، تحقيق احمد الأرناؤوط، وتركى مصطفى، دار احياء التراث، (بيروت ٢٠٠٠)

٣٦-ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا العلوي (ت ٧٠٧هـ/١٣٠٧م)

- الفخري في الاداب السلطانية والدولة الاسلامية، منشورات مكتبة محمد علي ١٩٦٢

٣٧-ابن العبري، غريغوريوس ابو الفرج هارون توما الملطي (٦٨٥هـ/١٢٨٦م)

- تاريخ مختصر الدول، دار الرائد اللبناني، (بيروت، ١٩٨٣)

٣٨-العمرى، شهاب الدين احمد بن يحيى بن فضل الله (٧٤٩هـ/١٣٤٨م)

- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، مجمع الثقافي، (ابو ظبي، ١٤٢٣)

٣٩-ابن العماد الحنبلي، ابو الفلاح عبد الحي (ت ١٠٨٩هـ/١٦٧٨م)

- شذرات الذهب في اخبار من ذهب، دار الفكر، ١٩٧٩

٤٠-القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (ت ٦٨٢هـ/١٢٨٣م)

- اثار البلاد واخبار العباد، دار صادر، (بيروت، ١٩٦٩)

٤١-ابن الفوطي، كمال الدين عبد الرزاق بن تاج الدين الشيباني (ت ٧٢٣هـ/١٣٢٣م)

- تخلص مجمع الاداب في معجم الالقاب تحقيق مصطفى جواد

٤٢-ابن كثير، عماد الدين اسماعيل بن عمر الثقفي (ت ٧٧٤هـ/١٣٧٢م)

- البداية والنهاية، مؤسسة المعارف، (بيروت، ١٩٧٧)

-

- ١- خواندامير، غياث الدين بن همام الدين الحسيني (ت ٩٣٠هـ/١٢٥٣م)
- حبيب السير في اخبار افراد البشر، دار الخيام.
- ٢- الجويني، علاء الدين عطا ملك بن بهاء الدين محمد (ت ٦٨١هـ/١٢٨٢م)
- تاريخ جهان كشاي، تحقيق محمد عبد الوهاب ١٩٣٧.
- ٣- الكاشاني، ابو القاسم عبد الله بن محمد (كان حياً عام ٧٣٤هـ/١٣٣٥م)
- تاريخ اولجايتو/ تاريخ بادشاه سعيد غياث الدين والدينا اولجايتو سلطان محمد، (تهران، ١٣٤٨هـ)
- ٤- ميرخوندا، حميد الدين محمد بن خاوند شاه (٩٠٣هـ/١٤٩٨م)
- روضة الصفا، جاب بمبي ١٢٦٢هـ
- ٥- الهمذاني، رشيد الدين فضل الله (ت ٧١٨هـ/١٣٨١م)
- جامع التواريخ، ترجمة يحيى خشاب فؤاد عبد المعطي الصياد، ١٩٦٠
- ٦- وصاف الحضرة، فضل الله بن عبد الله (ت ٧١٩هـ/١٣١٩م)
- تاريخ وصاف بسر مايه كتابخانه ابن سينا ١٣٣٨هـ

الهوامش

- (١) الهمذاني، جامع التواريخ، ج ١، ص ٢٣٨.
- (٢) القزاز، الحياة السياسية في العراق، ص ١٢٦.
- (٣) وصاف، تاريخ وصاف، ج ١، ص ٢٦؛ لسترنج، بغداد في عهد الخلافة العباسية، ص ٢٩٤.
- (٤) الناصري، بغداد في ظل الاحتلال المغولي، ص ١٢٨.
- (٥) حتي، تاريخ العرب، ص ٥٨٢-٥٨٣.
- (٦) القزاز، الحياة السياسية في العراق، ص ١١٤.
- (٧) القزاز، ص ١١٥-١١٦.
- (٨) المرجع نفسه، ص ١١٦.

- (٩) البطائح هي أرض واسعة بين واسط والبصرة وقد سميت بطائح لأن المياه تسطحت إلى إن سالت واتسعت في الأرض. الحموي، معجم البلدان، ج ١، ص ٤٥٠.
- (١٠) مجموعة من الباحثين، البصرة في العصر المغولي، ص ٩١.
- (١١) مجموعة من الباحثين، البصرة في العصر المغولي، ص ٩١.
- (١٢) الهمداني، جامع التواريخ، ج ١، ص ٧١٤؛ خصبك، العراق في عهد المغول، ص ٨٠.
- (١٣) ابن العبري، الحوادث الجامعة، ص ٧٠-٧١.
- (١٤) ابن العبري، الحوادث الجامعة، ص ٤٣٠-٤٣١؛ الحسن، تاريخ المغول السياسي، ص ٣١٢.
- (١٥) ابن العبري، المصدر نفسه، ص ٤٣١.
- (١٦) الدرهم الأبخاني:- هو الدرهم الذي اصدر في عهد السلطان ابغا بن هولاكو وحمل اسم الدرهم الابخاني. ابن العبري، ص ٤٣١.
- (١٧) عبد العزيز، الحياة الاجتماعية في الدولة المغولية، ص ١١٢-١١٣.
- (١٨) المرجع نفسه، ص ١١٣.
- (١٩) جواد، العراق في ظل الاحتلال المغولي، ص ٢١٨.
- (٢٠) العوال:- هو عملة نقدية بقيمة اثني عشر درهم كل درهم قيراطان وكل قيراط ثلاث حبات وكل حبة اربعة فلوس. ابن العبري، الحوادث الجامعة، ص ٣٤٨.
- (٢١) المرسل:- هو دينار اصدره المغول وكان يساوي عشر دراهم وكانت به اكثر معاملات أهل بغداد وتجارها. ابن فضل الله العمري، مسالك الابصار، ج ٤، ص ٤٢٢.
- (٢٢) وصاف، تاريخ وصاف، ص ٢٢.
- (٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٢-٢٣.
- (٢٤) بارنولد، الحضارة الإسلامية، ص ٩٣؛ حيدر، العراق في عهد السلطان محمود غازان، ص ١٧٠.
- (٢٥) العزاوي، تاريخ العراق، ج ١، ص ٢٦٧؛ الشيببي، أصول الالفاظ، ص ٩٦.
- (٢٦) الهمداني، تاريخ غازان خان، ص ٣٢٠-٣٢٢.
- (٢٧) خدا بنده:- ولد السلطان خدا بنده (اولجايتو) في عام (٦٨٠هـ/١٢٨٢م) أما نسبه فهو اولجايتو بن أرغون بن اباقا بن هولاكو بن تولوي بن جنكيزخان واختلفت الآراء في أصل معنى الاسم باختلاف معتقده بعض الكتب فسر على ان معنى (خدينده) انه عبد الحمار أو المكار اطلقه عليه خصومه بدافع الحقد والبعض الآخر فسر انه يعني (خرينده) ظل الخالق المتميز للاطلاع أكثر ينظر. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٢٣٨؛ ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ٥، ص ١١٣؛ ابن كثير، البداية

- والنهاية، ج ١٤، ص ٢٤؛ ابن الفوطي/ مجمع الأداب، ج ٢، ص ٢٣٢؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٨، ص ٣٧٥؛ اقبال، تاريخ المغول، ص ٣١٤؛ بياني، المغول التركيبية الدينية والسياسية، ص ٣٣٩.
- (٢٨) القيسي، النقود، ص ٣٧٥؛ النبراوي، النقود الإسلامية، ص ١٩٧.
- (٢٩) الكاشاني، تاريخ اولجايتو، ص ١٠٠؛ ميرخوندا، تاريخ روضة الصفا، ص ٣١٢.
- (٣٠) رمضان، النقود الإسلامية، ص ٣٦٢-٣٦٣.
- (٣١) بتييس، كنوز الفن الإسلامي، ص ٣٧٨؛ البكري، الاقبا، ص ١٦٠؛ طعمة، العراق في عهد السلطان خدا بنده، ص ١٠٢-١٠٣.
- (٣٢) شوشترى، مجالس المؤمنين، ج ٢، ص ٣٥٢؛ طعمة، العراق في عهد السلطان خدا بنده، ص ١٠٢.
- (٣٣) طعمة، العراق في عهد السلطان خدا بنده، ص ١٠٢-١٠٣.
- (٣٤) خصباك، العراق في عهد المغول، ص ١٠٧؛ يوسف، النظم الإداري للدولة المغولية، ص ٢٠٧.
- (٣٥) الخراج، هو ضريبة الارض القديمة كان يؤخذ بالمقاسمة بنسبة الخمسين باستثناء النخل والشجر التي كان يؤخذ منها حسب المساحة. ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص ١٨٢.
- (٣٦) ضريبة الرؤوس:- وهي الجزية التي كانت تفرض على أهل النمة فقط ايام العباسيين فأنها أصبحت تشمل الجميع دون تميز بعد دخول العراق ضمن الدولة الإيلخانية. ابن العبري، الحوادث الجامعة، ص ٣٣٩.
- (٣٧) وصاف، تاريخ وصاف، ج ٤، ص ٤٠٢.
- (٣٨) ابن العبري الحوادث الجامعة، ص ٣٩٨؛ خصباك، العراق في عهد المغول، ص ١١٢.
- (٣٩) ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص ٤٥٩.
- (٤٠) باولو، رحلة ماركو باولو، ص ٧٨.
- (٤١) نقلاً عن القزاز في كتاب الحياة السياسية في العراق في عهد السيطرة المغولية، ص ٢٥٦.
- (٤٢) تمغات:- وكما ورد ذكرها في صفحات البحث نوع من الضرائب التي تفرض على الأموال التجارية الداخلية في حين ذكرت عند بعض الباحثين بانها ضريبة نسبتها ٢٤٠/١ كانت توضع على رأس المال. العزاوي، تاريخ الضرائب العراقية، ص ٣٥؛ يوسف، النظم الإدارية في الدولة المغولية، ص ٢٩٣-٢٩٤.
- (٤٣) خصباك، العراق في عهد المغول، ص ١١٦-١١٧؛ انور، احوال العراق الاقتصادية، ص ١٢٢.
- (٤٤) يوسف، النظم الإدارية للدولة المغولية، ص ٢٥٦.
- (٤٥) الذهبي، تاريخ الإسلام، ص ٦-٧؛ في وفيات سنة ٦٨١هـ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ٢، ص ٧٥.
- (٤٦) القزاز، الحياة السياسية في العراق، ص ٢٢٣؛ يوسف، النظم الإدارية للدولة المغولية، ص ٢٧٣.

- (٤٧) خواند مير، حبيب السير، ج٣، ص ٦٠.
- (٤٨) المصدر نفسه، ج٣، ص ٦٠-٦١.
- (٤٩) ابن العبري، الحوادث الجامعة، ص ٣٦٥-٣٧١؛ العزاوي، العراق بين احتلالين، ج١، ص ٢٦٧-٢٩٦.
- (٥٠) ابن العبري، الحوادث الجامعة، ص ٣٦٥؛ يوسف، النظم الإدارية للدولة المغولية، ص ٢٨٣.
- (٥١) المصدر نفسه والصفحة؛ الجويني، تاريخ جهان كشاي، ج٢، ص ٢٤٣.
- (٥٢) العزاوي، العراق بين احتلالين، ج١، ص ٢٦٣.
- (٥٣) ابن حبيب الشافعي، درة الاسلاك، ص ٧٣-٧٤.
- (٥٤) الناصري، بغداد في ظل الاحتلال المغولي، ص ١٨٢.
- (٥٥) حيدر، العراق في عهد محمود غازان، ص ١٥٩؛ الربيعي، العراق في عهد علاء الدين، ص ١٦٠.
- (٥٦) الربيعي، العراق في عهد علاء الدين، ص ١٦٠-١٦١؛ الفيل، الحالة الاقتصادية، ص ٣١٢.
- (٥٧) الهمذاني، جامع التواريخ، مج١، ص ٣٣٠؛ جواد، العراق في ظل الاحتلال المغولي، ص ١٧٦.
- (٥٨) عبد القادر، المغول والعالم الإسلامي، ص ١٧٦.
- (٥٩) الحسو، الصناعات في العراق، ج٢، ص ١٨٩.
- (٦٠) خصبك، العراق في عهد المغول، ص ١٢٩.
- (٦١) القزويني، اثار البلاد، ص ٢٠٩-٢١٠.
- (٦٢) مطلوب، الحياة الاقتصادية، ص ٣٣٥؛ الفيل، الحالة الاقتصادية، ص ٣٢٢.
- (٦٣) ابن بطوطة، تحفة النظار، ص ٢٣٤.